

تحقيق نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائوني

**Achieving The Attribution Of The «Book Alwade» To
Sheikh Abi Zakaria Al-Janouni**

إبراهيم بكلي¹، مصطفى باجو²

1 جامعة غرداية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإسلامية

bakelli.brahim@univ-ghardaia.dz

2 جامعة غرداية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإسلامية،

mubajou@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/14

تاريخ القبول: 2022/05/10

تاريخ الاستلام: 2021/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التَّحَقُّق من نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائوني (ق05-06هـ/ 11-12 م) الذي اشتهر بنسبة الكتاب إليه شهرة مستفيضة مع وجود بعض الشكوك في نسبة الكتاب إليه من بعض العلماء قديما وبعض الباحثين حديثا، وذلك من خلال استعمال المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، والرجوع إلى نصوص العلماء والباحثين، وفهارس المخطوطات، وأهم نتيجة انتهت إليها الدراسة أن كتاب «الوضع» من المستبعد جدًا أن يكون الشيخ أبو زكرياء يحيى بن الخير الجنائوني هو من قام بتأليفه؛ وأن مؤلف كتاب «الوضع» عالم إباضي من جبل نفوسة بليبيا، عاش ما بين نهاية القرن السادس الهجري ونهاية القرن السابع الهجري.

كلمات دالة: تأليف، وضع، جنائوني، إباضية، فقه.

Abstract:

Abstract En Anglais: This Study Aims To Verify The Attribution Of The «Book Alwade» To Sheikh Abi Zakaria Al-Janawni (Q05-06AH / 11-12AD), To Whom The Proportion Of The Book Was Widely Known, With Some Doubts As To The Attribution Of The Book To Him By Some Scholars In The Past And Some Researchers Recently, Through The Use Of The Descriptive Method, The Inductive Method, The Analytical Method, Referring To The Texts Of Scholars And Researchers, The Indexes Of Manuscripts, And The Most Important Conclusion Of The Study Is That The «Book Alwade» Is Very Unlikely That Sheikh Abu Zakaria Yahya Bin Al-Khair Al-Janawni Was The Author Of It; And That The Author Of The Book The Status Is An Ibadhi Scholar From Mount Nafusa, Libya, Who Lived Between The End Of The Sixth Century AH And The End Of The Seventh Century AH.

Key Words: Authorship, «Book Alwade», Al-Janouni, Ibadi, Jurisprudence.

مقدمة

كان العلماء ولا يزالون يتبعون الأساليب العلمية الدقيقة في تحقيق إثبات نسبة الكتب إلى مؤلفيها؛ ولا تخفى أهمية ذلك في تحقيق العلم وتمحيصه، وضبطه وتقديمه؛ فنسبة كتاب إلى عالم كبير معروف بثقته وتثبته وضبطه، ليست مثل نسبة الكتاب إلى شخص مجهول مغمور بضاعته في العلم مزجاة، وباعه من العلم قصير، ونصيبه من الضبط غير وفير.

وهذا المقال يسعى لتحقيق نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائوني؛ هذا الكتاب الذي اشتهر في الأوساط الإباضية المغربية؛ فكان قبلة طلبة العلم دراسة ومدارسة إلى أمد قريب، ولا يزال، وقد حظي باهتمام العلماء قديما وحديثا، واعتمد عليه الباحثون في دراسة أقوال الإباضية وآرائهم في المسائل الكلامية والفقهية؛ وقد وقع الخلاف من القديم في اسم صاحبه، ولكن بقيت نسبته إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائوني نسبة مشهورة، وإن شكك فيها بعض الباحثين؛ لقرائن وأدلة أشاروا إليها، وهذا البحث يأتي من أجل محاولة تحقيق نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائوني وذلك بتثبيت الشهرة المستفيضة من خلال الإجابة عن إشكالات

المشكّكين في نسبته إليه، أو من خلال نفي نسبته إليه بالقرائن الجليّة والأدلة الواضحة مع تحديد المؤلف المحتمل للكتاب إن أمكن ذلك، وذلك من خلال إيماع المنهج الوصفي: في إيراد نصوص العلماء والباحثين قديما وحديثا حول صاحب كتاب «الوضع». والمنهج الاستقرائي في تتبع النسخ المخطوطة لكتاب «الوضع» من أجل التأكّد من صاحبه. والمنهج التحليلي: في دراسة وتحليل منهج صاحب كتاب «الوضع» والمصادر التي اعتمد عليها من أجل الوقوف على صاحبه والعصر الذي عاش فيه، ومنهجه في التأليف ومنزلته.

هذا الموضوع لم يفرد بدراسة مستقلة أو مقال علمي في مجلة من المجلات العلمية المحكمة في حدود علمي، ولكن قد تمّ التطرّق إليه في بعض الدراسات الأكاديمية، وتمّ الإشارة إليه ضمن نشر كتاب «الوضع» المطبوع، من غير دراسة الإشكال دراسة مستوعبة.

وفيما يأتي دراسة لهذا الموضوع من خلال أربعة مباحث؛ المبحث الأول للتعريف بكتاب «الوضع» والجناوني، والمبحث الثاني لدراسة نصوص العلماء في نسبة كتاب «الوضع»، والمبحث الثالث لدراسة نسبة كتاب «الوضع» إلى الشّيخ الجناوني.

والله أسأل أن يوفّقني إلى الصواب في العلم والعمل، ويتجاوز عني ما كان من الخطأ والزلل.

المبحث الأول: محتوى كتاب «الوضع»، وترجمة الشّيخ الجناوني المنسوب إليه الكتاب

المطلب الأول: محتوى كتاب «الوضع»

كتاب «الوضع» من الكتب التي اهتم بها الإباضية المغاربة اهتماما بالغا، وانتشرت نسخته في مجتمعاتهم انتشارا واسعا، واهتمّ بها الطلبة والعلماء دراسة وتدرّسا.

بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذكر فيها السبب الداعي لتأليف كتابه، وهو تحقيق طلب لأخ له في الله أن يُلخّص له أبوابا من أصول الدين والمسائل الشرعية؛ فأسعف مراده بعد استخارة الله.

(الجناوني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، الصفحات 01-02)

وقد قسم المؤلف كتابه إلى تسعة أبواب كما في بعض النسخ المخطوطة وطبعة مكتبة الضامري، وهي: باب في التوحيد، باب في الوضوء، باب في الحيض والنفاس والغتسال منهما، باب في الأذان، باب في الصلاة، باب في الصوم، باب في الزكاة، باب في الحج ومناسكه، باب في الأيمان، وهو الباب الأخير.

ومن أفضل من وصف منهج الكتاب الشّيخ المرموري (ت: 1432هـ-2011م) حيث يقول: "والحقيقة أنّ الكتاب يعرف نفسه بنفسه، فقد سلك فيه مؤلفه -رحمه الله- طريقا عجبا، بما مزج

فيه بين الفقه والأدب والمواظ، فهو يصدر كل باب منه بأحاديث الرغيب والترهيب، حتى تقبل النفس على العبادة طيبة محتارة راجية خائفة محتسبة أجراها عند الله مخلصه له الدين، فلم يكن جافاً كسائر كتب الفقه التي حسبها بيان الأحكام، فهو في هذا طبيب نفساني ماهر...". (الجنائوي، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 26)

المطلب الثاني: ترجمة الإمام أبي زكرياء الجنائوي

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو زكرياء يحيى بن الخير بن أبي الخير الجنائوي. (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 761)؛ ومع شهرته الكبيرة، إلا أنه لا يوجد تاريخ محدد لولادته ولا لوفاته في المصادر، وقد عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري أي: من 400 إلى 450هـ حسب محمد بن زكرياء الباروني (ت: 997هـ-1589م) في طبقاته عن علماء الإباضية (الباروني، طبقات علماء الإباضية، 2020م، صفحة 62) وتابعه على ذلك الشيخ علي يحيى معمر (ت: 1400هـ-1980م) في كتابه «الإباضية في موكب التاريخ» (معمر، 2008م، صفحة 342)، وبعض الباحثين يجعله عاش في النصف الثاني من القرن الخامس وامتدت حياته إلى القرن السادس الهجري؛ لأنه ترجم على الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكر الفرستائي (ت: 440هـ-1049م) في كتاب النكاح (الجنائوي، النكاح، صفحة 222) (كومني، 2013، الصفحات 65-66)؛ وهو دليل وجيه، وبخاصة أنه نقل رأي الشيخ أبي عبد الله الفرستائي عن طريق شيخه؛ بمعنى أنه عاش بعد سنة 440هـ أو كان حينها صغير السن على أقصى تقدير، وبما أنه لم يوجد من الباحثين والعلماء من جعله قد عاش في النصف الثاني من القرن السادس الهجري؛ فإن أفضل التقديرات لحياته أنه عاش في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وربما كانت ولادته قبل ذلك بقليل، كما أنه من الممكن جداً أن تكون حياته قد امتدت إلى بدايات القرن السادس الهجري، وبالتالي فيمكن حصرها ما بين: 420هـ-550هـ / 1029م-1155م.

أخذ العلم عن الشيخ أبي الربيع سليمان بن أبي هارون موسى الملوشتائي (ق 5هـ) الساكن قرية إبنانين من جبل نفوسة. (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 761) وهو ممن جازت عليه سلسلة نسب الدين، وكتبه مصدر من مصادر الفتوى والأحكام، وعليها اعتماد أهل جبل نفوسة بليبيا خصوصاً والإباضية المغاربة عموماً. (الشماخي، 2009، الصفحات 2/ 761-762) (باباعمي، 2000م، صفحة 2/ 456)

المبحث الثاني: نصوص العلماء حول نسبة كتاب «الوضع» في المصادر والمخطوطات

المطلب الأول: نصوص العلماء حول نسبة كتاب «الوضع» في المصادر:

فيما يأتي محاولة لرصد موقف العلماء من نسبة الكتاب المشهور بكتاب «الوضع» إلى الجنائني مع مراعاة التسلسل الزمني:

* يقول أبو القاسم البرادي (حي في: 810هـ-1407م) في رسالته حول تقييد كتب الإباضية حين ذكر تأليف إباضية جبل نفوسة: " - وكتاب الشيخ أبي زكرياء يحيى الجنائني يشتمل على سبعة أجزاء: جزء الصيام، وجزء النكاح والطلاق، وجزء الوصايا، وجزء الأحكام، وجزء الإجازات، وجزء الشفع، وجزء الرهن. - وكتاب اللمع، وهو: كتاب الوضع.

- (كتاب من وضع إبراهيم الغدامسي دفتر صغير...") (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288). تعمّدت إيراد نصّ الشيخ البرادي السابق على ذكر كتاب «الوضع» والأحقق به، حتى تكون للقارئ صورة كاملة عن سياق إيراد البرادي لكتاب «الوضع» وصاحبه، نظرا لكون نصّ البرادي هو معتمد من نسب الكتاب إلى الجنائني؛ فهل حقيقة نسب البرادي الكتاب إلى الجنائني؟ من الملاحظ للوهلة الأولى أنّ القارئ للنص قد يفهم أن مؤلف كتاب «الوضع» هو الشيخ أبو زكرياء الجنائني؛ لأنّه أوردته بعد ذكر كتاب الجنائني المشتمل على سبعة أجزاء، ولكنّ البرادي لم ينص تنصيحا صريحا على أنّ مؤلف كتاب «الوضع» هو أبو زكرياء الجنائني كما نصّ قبله على كتاب أبي زكرياء يحيى الجنائني، أو بعده على كتاب من وضع إبراهيم الغدامسي، فهو لم ينسب كتاب «الوضع» إلى أحد، وقد سكت عن مؤلفه، وعبارة النص ليس فيها لا إثبات نسبة الكتاب إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائني ولا نفيه عنه، ولعلها إلى النفي أقرب؛ فالسكوت في معرض البيان بيان؛ فلو كان ثابت النسبة عنده إلى الشيخ الجنائني وقد ذكر كتابه الواقع في سبعة أجزاء؛ لقال: "وكتاب الوضع له أيضا" كما قال مثل ذلك في عدّة مواضع من رسالته؛ من بينها على سبيل المثال لا الحصر: "وكتاب مدح العلم وأهله، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة، وهو جامعه سفر كبير، وكتاب التقييد له أيضا وقفت عليه" (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 285).

ولا يمكن أن يكون كتاب «الوضع» ضمن كتاب الشيخ أبي زكرياء الجنائني؛ لأنّه عدّد أجزاءه السبعة بالتفصيل، ولو اعتبرنا كتاب «الوضع» ضمن كتاب الشيخ الجنائني لكان جزءا ثامنا، وهو

يخالف ما صدر به بأنه يشتمل على سبعة أجزاء؛ ثم إنه سمّاه كتاباً، ولم يسمّه جزءاً؛ اللهم إلا أن تكون نسخة أخرى فيها زيادة غير مطبوعة أو يكون الشيخ البرّادي قد صرح بذلك في كتاب آخر من كتبه، مع العلم أنني من أجل مزيد من التأكيد والتثبت رجعت إلى كتاب الشيخ البرّادي «الجواهر المنتقاة» حيث عقد فصلاً لذكر ما وقف عليه وسمع به من تأليف الإياضية، فوجدته أيضاً ذكر كتاب «الوضع» ولم ينسبه إلى أحد (البرّادي، الجواهر المنتقاة، 1302هـ، صفحة 219)؛ وقصارى ما يمكن أن يستفاد من نص الشيخ أبي القاسم البرّادي أنّ مؤلف كتاب «الوضع» من نفوسة؛ لأنه أورده ضمن مؤلفات أهل جبل نفوسة، وأنه سابق على الشيخ عامر الشماخي (ت: 792هـ-1389م)؛ لأنه سيقول بعد ذكر كتابين آخرين: "ومن تأليف المتأخرين: الإيضاح للشيخ الأستاذ عمّا عامر... (البرّادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288).

* يقول بدر الدين أبو العباس الشّماخي (ت: 928هـ-1522م) في «السير»: "ومنهم أبو زكريا يحيى الجادوي وأظنّه مؤلف كتاب الوضع، وهو كتاب مفيد، به يقع ابتداء من أراد الفقه، والله أعلم" (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778). والملاحظ أنّ أبا العباس الشّماخي كان وصفه لكتاب «الوضع» على اختصاره دقيقاً؛ فوصفه له بأنّه كتاب مفيد به يقع ابتداء من أراد الفقه، وصف دقيق للغاية مما يعني أنّه قد اطلع عليه، أو أنّه على الأقل قد نقل هذا الكلام عن شخص مطلع على محتوى كتاب «الوضع» ومنهج تأليفه، ولكنّ الذي يسترعي الانتباه أنّه لم ينسبه للشيخ أبي زكرياء الجنائوي لا قطعاً ولا ظناً، ولكنّه من جهة أخرى نسب ظناً إلى أبي زكريا الجادوي، مع العلم أنّه قد سبق له الترجمة لأبي زكرياء الجنائوي ونقل النصّ الوارد في خاتمة كتاب النكاح، وذكر أنّ أبا زكرياء الجنائوي قد "جازت عليه نسبة الدين، وأخذ عنه بشر كثير، وكان اعتماد أهل نفوسة على كتبه حفظاً وفتياً؛ لكونه أودع فيه المأخوذ به من الأقوال، وربما ذكر الخلاف، وهي كتب مفيدة في الأحكام". (الشماخي، 2009، الصفحات 2/ 761-762)؛ فهو لم يذكر كتاب «الوضع» من تأليفه، مع أنّه على معرفة بالشيخ أبي زكرياء الجنائوي وكتبه، ولو لم يذكر كتاب «الوضع» رأساً؛ لقام الاحتمال أنّ كتاب «الوضع» قد يكون من جملة مؤلفات الجنائوي إلا أنّه لم يتطرّق إليه، ولكن أن ينصّ على كتاب «الوضع» وينسبه ظناً إلى أبي زكرياء الجادوي، ولا ينسبه إلى الشيخ الجنائوي لا تصريحاً ولا تلويحاً، ولا ظناً ولا قطعاً، ولم يشر إليه من قريب أو بعيد عند ترجمته للشيخ الجنائوي؛ فهذا ما يجعلنا نستنتج أنّ أبا العباس الشّماخي لم يثبت

عنده نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ الجنائوني، وإلا لأشار إلى ذلك من قريب أو بعيد، ولو على سبيل الحكاية عن غيره، أو على سبيل التمرّض، وبخاصّة أنه غير متأكد من مؤلف كتاب «الوضع»، ومع ذلك فقد ذكر أنّ مؤلفه هو الشيخ أبو زكرياء الجادوي على سبيل الظن.

* ما قاله أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستّة السديكشي (ت: 1088هـ-1677م) عن مؤلف كتاب «الوضع»: قال في «حاشيته على كتاب الوضع»: "قوله: (على قصور مني إلخ) هذا من باب هضم النفس، وإلا فهو الغاية القصوى رحمه الله في سائر العلوم، وصاحب الديوان المشهور في الفقه؛ فإنه ذكر الشيخ أبو القاسم البرادي رحمه الله أنّ مؤلف هذا الكتاب هو الشيخ أبو زكرياء يحيى الجنائوني رحمه الله، وذكر عمنا الشيخ أحمد الشماخي رحمه الله أنّه مقدّم في العمل بعد ديوان الشيخ أبي ساكن عامر بن علي الشماخي رحمه الله على ديوان الأشياخ رحم الله الجميع ونفعنا ببركاتهم في الدنيا والآخرة آمين. ثم رأيت في خطّ قديم لبعض أصحابنا في نسبة الوضع ما نصّه: تأليف الفقيه أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم قلّس الله أرواحهما وأكرم مثواهما، إنّهُ سميع مجيب؛ انتهى، فليحرر الصواب من السبّتين، ولم يتعرّض في كتاب السير له ولا بمؤلفيه، والله أعلم" (السديكشي، الصفحات 03ظ-04و).

هذا النصّ فيه ضمائر تحتاج إلى إيضاح؛ فقول المحشّي أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستّة: "فإنه ذكر الشيخ أبو القاسم البرادي رحمه الله أنّ مؤلف هذا الكتاب هو الشيخ أبو زكرياء يحيى الجنائوني رحمه الله، وذكر عمنا الشيخ أحمد الشماخي رحمه الله أنّه مقدّم في العمل بعد ديوان الشيخ أبي ساكن عامر بن علي الشماخي رحمه الله على ديوان الأشياخ..." تحتمل أحد احتمالين:

الاحتمال الأول: من الممكن أن يكون مقصود أبي ستّة عبارة: "مؤلف هذا الكتاب"؛ هو كتاب «الوضع»، بناء على أن الكلام عن مؤلف كتاب «الوضع»، وهذا يعكّر عليه أنّ البرادي قد ذكر كتاب «الوضع» ولم ينسبه إلى أحد (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288). أمّا ما أورده المحشّي من كلام أبي العباس أحمد الشماخي في تقرير تسلسل الكتب في الفتوى عند الإباضية المغاربة، فالذي ذكره أبو العباس الشماخي هو: «ديوان أبي زكرياء الجنائوني»، ولم يذكر كتاب «الوضع» (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 790)، أمّا كتاب «الوضع» فقد نسبهُ أبو العباس الشماخي في السير لأبي زكرياء

الجادوي ظناً، وعده من الكتب التي يقع بها ابتداء من أراد الفقه (الشمّاخي، 2009، صفحة 778 /2)، ولم يجعله من الكتب المعتمدة في الفتوى كما مرّ الكلام عنه.

الاحتمال الثاني: أن يكون مقصود أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستّة بـ: "أنّ مؤلّف هذا الكتاب هو الشّيخ أبو زكريّا يحيى الجنّاوي رحمه الله..." هو «ديوان أبي زكريّا الجنّاوي»؛ بناء على أنّه في معرض الحديث عن الشّيخ أبي زكريّا الجنّاوي حيث قال: "...والأّ فهو الغاية القصوى رحمه الله في سائر العلوم، وصاحب الديوان المشهور في الفقه؛ فإنه ذكر الشّيخ أبو القاسم البرّادي رحمه الله أنّ مؤلّف هذا الكتاب هو الشّيخ أبو زكريّا يحيى الجنّاوي رحمه الله..."؛ وبهذا الاحتمال يستقيم الكلام ويكون النصّ متناسق المعنى؛ لأنّ «ديوان أبي زكريّا الجنّاوي» هو ما سماه البرّادي بـ: "كتاب الشّيخ أبي زكريّا يحيى الجنّاوي يشتمل على سبعة أجزاء: جزء الصيام، وجزء النكاح والطلاق، وجزء الوصايا، وجزء الأحكام، وجزء الإجازات، وجزء الشّع، وجزء الرهن" (البرّادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/288). وهو الذي ذكر أبو العباس الشّمّاخي أنّه من الكتب المعتمدة في الفتوى (الشمّاخي، 2009، صفحة 2/790)، وتوجد من هذا الديوان نسخة مخطوطة كاملة في خزانة مكتبة الحاج صالح لعلّي في بلدة بني يزجن، في غرداية، رقمها في الخزانة ك 045، ورقمها في الفهرس 379 وبالإطلاع على مضمون الديوان نجدّه مشتملاً على سبعة كتب كما نصّ عليه أبو القاسم البرّادي الذي سماها بالأجزاء، وهي الكتب نفسها التي ذكرها مع بعض التقديم والتأخير بين الكتب (الجنّاوي، كتاب الإجازات، الصفحات 38-39).

والنصّ الآخر الذي أورده أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستّة السديكشي والذي يحتاج إلى إيضاح هو: "لم يتعرّض في كتاب السّحر له ولا لمؤلّفه" (السديكشي، صفحة 04و). الواقع إن كان مقصود المحشّي بكتاب السّير: كتاب السّير لأبي العبّاس أحمد الشّمّاخي وهو المتبادر؛ فإنّه قد تعرّض إلى كتاب «الوضع» ونسبه بالظنّ إلى أبي زكريّا الجادوي (الشمّاخي، 2009، صفحة 2/778)، ولكن أبا العبّاس الشّمّاخي لم يتعرّض للكتاب حين الترجمة للشّيخ أبي زكريّا الجنّاوي (الشمّاخي، 2009، الصفحات 2/761-762)، ولا حين الكلام عن تقديم ديوان أبي زكريّا الجنّاوي على ديوان الأشياخ (الشمّاخي، 2009، صفحة 2/790)، ولكن أورد الكلام عن كتاب «الوضع» حين الترجمة لأبي زكريّا الجادوي، ولعلّ هذا سبب عدم وقوف المحشّي على نصّ كلام أبي العبّاس الشّمّاخي عن كتاب «الوضع» وعن مؤلّفه.

و الخلاصة أنَّ الشيخ أبا عبد الله محمد بن عمر بن أبي سَنة السدويكشي لم يقطع بنسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائني؛ بل أضاف عالماً آخر من المحتمل أن يكون هو مؤلف كتاب «الوضع»، وبخاصة أن ذلك وقف عليه في نسخة قديمة، والنسبة فيها جاءت واضحة من غير لبس أو ظن، ولكنَّ الشيخ السدويكشي لم يجزم بأحد النسبتين، وترك المجال مفتوحاً للبحث والتَّحري، وهذا نصُّ كلامه: "...ثم رأيت في خطٍّ قديمٍ لبعض أصحابنا في نسبة الوضع ما نصُّه: تأليف الفقيه أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم قدس الله أرواحهما وأكرم مثواهما، إنَّه سميع مجيب؛ انتهى، فليحرر الصَّواب من النسبتين..." (السدويكشي، صفحة 04و).

* ما قاله قطب الأئمة أمحمد بن يوسف اطفيش (ت: 1332هـ-1914م) عن مؤلِّف كتاب «الوضع»: قطب الأئمة اطفيش قد تناول مسألة صاحب كتاب «الوضع» في كتابين من كتبه وهما: «جامع الوضع والحاشية» المطبوع باسم «الجامع الصغير»، وهذا الكتاب قام فيه القطب اطفيش بالجمع بين كتاب «الوضع» وحاشية أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي سَنة عليه وزاد عليه زيادات؛ وفي هذا الكتاب يقول القطب اطفيش: "وصاحب الوضع هو أبو زكرياء يحيى الجنائني عند البرادي، وفي سِحر الشيخ أحمد ما نصُّه: «ومنهم أبو زكرياء يحيى الجادوي، وأظنه مؤلِّف كتاب الوضع» اهـ. ولا يقال أبو زكرياء هذا هو الجنائني؛ لأنَّ الجنائني ذكره قبل هذا بنحو سَنة أوراق، ثم ذكر بعده أبا زكرياء يحيى بن إبراهيم. ونسب بعضهم الوضع إلى أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم هذا؛ فذلك ثلاثة أقوال، لكن أحدها ظني لا قطعي". (اطفيش ا، 1306هـ، صفحة 41)؛ فالقطب اطفيش ذكر أنَّ في تأليف كتاب «الوضع» ثلاثة أقوال؛ القول الأول: أبو زكرياء الجنائني. القول الثاني: أبو زكرياء الجادوي، ولكن هذه النسبة ظنية لا قطعية عند أبي العباس أحمد الشماخي. القول الثالث: أبو زكرياء يحيى بن إبراهيم؛ ولم يصحَّ القطب اطفيش قولاً من هذه الأقوال الثلاثة.

أمَّا النصُّ الثاني للقطب اطفيش الذي تحدَّث فيه عن صاحب كتاب «الوضع» بشيء من التفصيل مقارنة بالنصِّ السابق، فهو الذي أورده في تفسيره هميان الزَّاد إلى دار المعاد، وقد مال القطب في بداية النصِّ إلى نسبة كتاب «الوضع» إلى أبي زكرياء الجادوي من غير جزم اعتماداً على ما أورده أبو العباس الشَّماخي في سيره، وهذا نصُّ كلامه: "...وصاحب الوضع رحمه الله، وجازاه عنَّا خيراً، ولعلَّه أبو زكرياء يحيى الجدوي، وقال الشيخ أحمد الشَّماخي رحمه الله في السِّير: ومنهم أبو زكرياء الجدوي، وأظنه مؤلِّف كتاب الوضع، وهو كتاب مفيد به يقع ابتداء من أراد

الفقه. ولا يقال أبو زكرياء هذا هو الجنائوي وحرف بالجادوي؛ لأن الجنائوي ذكره قبل هذا بنحو ستة أوراق، ولأن الأصل عدم التحريف، ثم ذكر بعد ذلك أبا زكرياء يحيى بن إبراهيم. وقال أبو القاسم البرادي العلامة: إن صاحب كتاب الوضع هو أبو زكرياء يحيى الجنائوي صاحب الديوان المقدم في العمل على ديوان الأشياخ المتقدم عليها فيه ديوان الشيخ عامر رحمهم الله ورزقنا سلوك طريقهم. وقال العلامة أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة: رأيت بخط قديم لبعض أصحابنا في نسبة الوضع ما نصه: تأليف الفقيه أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم قدس الله روحه وأكرم مثواه، إنه سميع مجيب". (أطفيش أ.، 1994م، صفحة 3/ 08)

أما نص أبي القاسم البرادي الذي أورده القطب اطفيش فلم أقف عليه، وهو يختلف عن نص أبي القاسم البرادي الوارد في رسالته حول تأليف الإباضية (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288)، ولعل القطب اطفيش وقف على مصدر آخر للبرادي ذكره فيه، وإن كنت أميل إلى أنه في هذا النص قد اعتمد على فهمه لنص أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة المحشي في نسبة البرادي كتاب «الوضع» إلى الجنائوي فأورد تلك النسبة، بدليل أن القطب اطفيش أورد كلام المحشي بعد ذلك؛ بمعنى أنه قد اطلع على كلامه ولا بد؛ وقد سبق حين التعليق على المحشي حول نسبة كتاب «الوضع»؛ أن كلامه يحمل نسبة البرادي كتاب «الوضع» إلى أبي زكرياء الجنائوي، وإن كان يحتمل أيضا نسبة الديوان إلى الجنائوي، وهو غير كتاب «الوضع».

والخلاصة أن القطب اطفيش قد ذكر في تأليف كتاب «الوضع» ثلاثة أقوال؛ لم يصحح واحدا منها، وإن مال في تفسيره هيمان الزاد إلى أبي زكرياء الجادوي.

* ما ذكره نور الدين السالمي (ت: 1332هـ-1914م) عن نسبة كتاب «الوضع»:

ذكر نور الدين السالمي في كتابه «اللمعة المرضية من أشعة الإباضية» حين إيراده لتأليفهم: "وكتاب الوضع يقال أن مؤلفه يحيى الجنائوي. وقيل: لا يدرى مؤلفه؛ لأنه أخفى اسمه ليعظم أجره". (السالمي، 2014، الصفحات 162-163)

ما أضافه نور الدين السالمي في هذا النص؛ أن مؤلف كتاب «الوضع» شخص مجهول؛ أخفى اسمه عن عمد حتى يعظم أجره، ولم أوقف على عالم سابق يذكر أن كتاب «الوضع» مجهول المؤلف تنصيحا، وإن كان كلام البرادي (حي في: 810هـ-1407م) يحتمله؛ لأنه ذكر كتاب

«الوضع»، ولم ينسبه إلى أحد. (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288)

* ما ذكره أبو إسحاق إبراهيم أطفيش (1385هـ-1965م) عن نسبة كتاب «الوضع»:
لعل أهم نصوص المعاصرين في تحقيق نسبة الكتاب إلى الشيخ الجنائني ما أورده الشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش حيث قال في تقديمه لكتاب «الوضع»: "والمؤلف رحمه الله، هو العلامة أبو زكرياء يحيى بن الخير بن أبي الخير الجنائني النّفوسي من العلماء الأجلّاء، وقد قال فيه المحشّي الحقيق أبو ستّة محمد القصبي الجربي: إنّه الغاية القصوى في سائر العلوم، وله عديد من المؤلّفات، وقد نسب بعض أصحابنا هذا الكتاب إلى أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم، وذكر البدر الشّمّاخي رحمه الله في السّير أنّ بعضهم نسب هذا المختصر لأبي زكرياء يحيى الجادوي، والتّحقيق ما ذكره أبو القاسم البرّادي رحمه الله أنّه لأبي زكرياء الجنائني، ولا أطيل في التعريف بأبي زكرياء، فإنّ موضعه تاريخنا، فيطلب فيه، والله المنة". (الجنائني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 04)، وقد سبق الكلام عن جميع النصوص التي أوردها الشيخ أبو إسحاق أطفيش؛ فلتراجع فيما سبق مع التعليقات عليها؛ أمّا عن سبب ترجيح الشيخ أبي إسحاق إبراهيم أطفيش أن يكون مؤلّف كتاب «الوضع» هو الشيخ الجنائني؛ فلم أقف عليه في تقديمه لكتاب «الوضع»، ولعلّه قد ذكر ذلك عند ترجمته للشيخ الجنائني في كتابه «التّاريخ»، وهو من كتبه المفقودة للأسف الشديد.

أمّا المعاصرين؛ فلم أوفّ على أحد زاد عالماً آخر على ما سبق ذكره في المصادر في نسبة كتاب «الوضع»؛ اللّهم إلّا الاستدلال في نسبة كتاب «الوضع» إلى أبي زكرياء الجنائني أو نفيه عنه.

إذاً من خلال دراسة النصوص الموجودة في المصادر يمكن القول أنّ كتاب «الوضع» يتنازعه في النسبة أربع احتمالات:

- أبو زكرياء يحيى الجنائني اعتماداً على قول أبي القاسم البرّادي (حي في: 810هـ-1407م)، مع أن البرّادي نفسه لم ينصّ بصريح العبارة أن «الوضع» من تأليف الجنائني.
- وأبو زكرياء يحيى الجادوي ذكره أبو العباس الشّمّاخي (928هـ-1522م) ظناً.
- أبو زكرياء يحيى بن إبراهيم، وهو الذي ذكره أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستّة (1088هـ-1677م) بناءً على نسخة قديمة من كتاب «الوضع» اطلع عليها.

- مجهول المؤلف، ذكر ذلك السالمي (1332هـ-1914م) من غير أن يذكر القائل بهذا. هذا ما وجد في المصادر مما نصَّ عليه العلماء في كتبهم؛ واللافت للانتباه أنَّه لم يجزم بنسبة كتاب «الوضع» إلى الجنائني إلا في العصر الحديث مع الشيخ أبي إسحاق أطفيش (ت: 1385هـ-1965م)؛ أمَّا المتقدمين فبين ساكت عن نسبة الكتاب، وناسب له إلى غير الشيخ الجنائني، ومتوقَّف في تصحيح نسبة على أخرى؛ فماذا عن النسخ المخطوطة هل يمكن أن تفيدنا في هذا الصدد أو تضيف شيئاً جديداً؟ هذا ما سنتطرَّق إليه بحول الله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: ما تذكره النسخ في نسبة كتاب «الوضع»

من خلال العودة إلى برنامج البرادي وهو برنامج إلكتروني قامت بإنجازه جمعية أبي إسحاق وأدرجت فيه 33 فهرساً من فهرس مخطوطات المكتبات الإباضية وأغلبيتها خزائن المخطوطات في وادي مزاب بولاية غرداية؛ زيادة على فهرس خزانة مخطوطات جمعية أبي إسحاق، والمكتبة البارونية بجزيرة جربة بتونس الذي تولت إخراج جمعية أبي إسحاق، كما راجعت زيادة على ذلك الفهارس العشرة الجديدة لمؤسسة عمي سعيد بغرداية، قسم التراث والمكتبة، مما لم يدرج بعضها في برنامج البرادي أصلاً، أو أدرج فيه قبل تحديثه من خلال عمل فهرس جديد للمكتبة، وهنا لا بدَّ من الإشارة بالعمل الجبار الذي يقوم به الم فهرسون للمكتبات بداية بجمعية التراث بالقرارة ولاية غرداية التي مهَّدت الطريق، وجمعية أبي إسحاق لخدمة التراث ومؤسسة عمي سعيد بغرداية اللتين أكملتنا المشوار، وكذلك القائمون على المكتبات وخزائن المخطوطات الذين فتحوا أبوابهم أمام الباحثين، وسهلوا لهم الإجراءات، وبناء على نسخة كتاب «الوضع» من خزانة مخطوطات الشيخ إبراهيم بن بانوح متياز ببني يزجن بولاية غرداية التي أطلعني عليها الأستاذ يحيى بن عيسى بوراس القائم على أعمال الفهرسة بقسم التراث والفهرسة بمؤسسة عمي سعيد مما لم أجده في الفهارس السابقة، بالإضافة إلى معاينة صور بعض مخطوطات كتاب «الوضع» تمَّ الوصول إلى النتائج المدرجة في الجدول الآتي:

جدول 1. نسخ كتاب «الوضع» في مكتبات وادي مزاب بغرداية ووارجلان والمكتبة البارونية بجربة-تونس.

الملاحظات	المجموع	نسخ غير كاملة	النسخ المخطوطة الكاملة للكتاب	
04 نسخ نسخت باب الحج فقط، مع العلم أنه لم يتم إدراج فهراس مكتبات عمان ونفوسة وغيرها	116 نسخة	83 نسخة	33 نسخة	مجموع المخطوطات
	94 نسخة	73 نسخة	21 نسخة	نسخ لم تنسب الكتاب إلى أحد
من بين النسخ الكاملة توجد نسخة كتب اسم الشيخ أبي زكرياء الجنائوي شخص آخر غير الناسخ	15 نسخة	06	09 نسخ	نسخ نسبت الكتاب إلى الشيخ أبي زكرياء الجنائوي
جاء في النسخة: "هذا كتاب التلمع المعروف بكتاب الوضع المنسوب للشيخ أبي زكرياء يحيى الجنائوي..."	نسخة واحدة	نسخة واحدة في المكتبة البارونية، جربة-تونس، الرقم في الفهرس: 275، الرقم في الخزانة 199	00	نسخ جاء فيها: "المنسوب للشيخ أبي زكرياء يحيى الجنائوي"
	03 نسخ	نسختان	نسخة واحدة في مكتبة الاستقامة (الخزانة الثانية)، بني يزجن-غرداية، رقمها في الفهرس: 224، رقمها في الخزانة: 136/أ	نسخ نسبت الكتاب إلى يحيى النفوسي
تم تعديل اسم الناسخ، فصار: أبو زكرياء الجنائوي	نسخة واحدة	00	نسخة واحدة في خزانة دار العلم للحاج عمر بن الحاج مسعود القراري، القرارة-غرداية، رقمها في الفهرس: 225، رقمها في الخزانة: 18ع	نسخ نسبت الكتاب إلى أبي يحيى المجادوي

نسخة واحدة	نسخة واحدة في خزانة مكتبة معهد الإصلاح بغرداية، رقمها في الفهرس: 77، رقمها في الخزانة: م/22	00	نسخة نسبت الكتاب إلى زكرياء بن يحيى بن إبراهيم
نسخة واحدة	نسخة واحدة في خزانة مكتبة معهد الإصلاح بغرداية، رقمها في الفهرس: 178، رقمها في الخزانة: م/31	00	نسخة نسبت الكتاب إلى أبي يحيى زكرياء بن إبراهيم

تحليل النتائج:

بناء على معلومات فهارس المخطوطات المدروسة، فقد تمّ الوقوف على 33 نسخة كاملة، وعلى 83 نسخة غير كاملة؛ من بينها 04 نسخ نسخت باب الحج فقط؛ وبالتالي فمجموع النسخ هو: 116 نسخة؛ ويمكن تحليل نتائج الجدول على النحو الآتي:

* نسخ لم تنسبه إلى أحد: من أجل التأكد أن هذه النسخ لم تنسبه إلى أحد فلا بد من الاعتماد على نسخ كتاب «الوضع» الكاملة، وعددها: 33 نسخة، من بينها 21 نسخ لم تنسبه إلى أحد؛ أي بما نسبته: 63.63%؛ وهي نسبة تزيد على نصف النسخ الكاملة وتقترب من الثلثين، أما بالنسبة لجميع النسخ البالغ عددها: 116 نسخة؛ فمن بينها 94 نسخة لم تنسبه إلى أحد، بنسبة 81%؛ وهذا يؤكد أنّ مسألة نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ الجناوني مسألة غير محسومة في النسخ المخطوطة، بل وأغلب النسخ لم تنسبه إلى أحد.

* نسخ نسبت كتاب «الوضع» إلى الشيخ أبي زكرياء الجناوني: من بين النسخ الكاملة تم التنصيب في 08 نسخ على نسبة الكتاب إلى أبي زكرياء الجناوني؛ أي بما نسبته 24.24%؛ أي تقريبا ربع النسخ الكاملة؛ وتوجد 03 نسخ من بينها نسخة كاملة نسبت كتاب «الوضع» إلى يحيى النفوسي، وهي نسبة يشترك فيها الشيخ

الجنائني وغيره، أمّا إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع النسخ، فإن عدد النسخ التي تم فيها نسبة الكتاب إلى أبي زكرياء الجنائني هو: 21 نسخة فقط من بين 116 نسخة أي بما نسبته: 18% من مجموع النسخ؛ وبطبيعة الحال أن هذه النسخة لو كانت كاملة لتغيّرت النتائج، ولكن في جميع الأحوال يمكن الاستنتاج أنّ نسبة الكتاب إلى الشيخ الجنائني أمر تؤكّده مجموعة من النسخ المخطوطة، ولكنها ليست جميع النسخ ولا أغلب النسخ على الأقل بالنسبة للنسخ الكاملة.

* نسخ شككت في نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ الجنائني أو نسبته إلى مؤلف آخر:

من بين النسخ من شككت في نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ الجنائني، فقد جاء في نسخة واحدة صيغة التشكيك على النحو الآتي: "المنسوب للشيخ أبي زكرياء يحيى الجنائني".

وتوجد نسخة واحدة كاملة نسبته إلى أبي يحيى الجادوي -وإن وقع تعديل الاسم في النسخة-، وقد سبق أن الشيخ أبا العباس الشماخي نسبته إلى الشيخ أبي زكرياء الجادوي ظناً (الشماخي، 2009، صفحة 2/ 778)، وبعد البحث في معجم أعلام الإباضية في الترجمة لأبي يحيى الجادوي المثبت في النسخة تمّ الوقوف على هذا العلم وهو: أبو يحيى زكرياء بن سعيد بن يحيى الجادوي الأجيبي، من علماء جربة بتونس وأحد أعلامها، وهو حي ما بين: 1100 - 1150هـ (باباعمي، 2000م، صفحة 2/ 158)؛ وهذا الاحتمال غير وارد؛ لأنّ أبا يحيى الجادوي عاش بعد القرن التاسع الهجري، في حين أن كتاب «الوضع» ذكره الشيخ أبو القاسم البرادي (حي 810هـ) (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288)؛ إلا أن يكون مؤلف كتاب «الوضع» شخصاً آخر اسمه أبو يحيى الجادوي غيره، ولكن المتصور أن يكون مؤلف كتاب «الوضع» عالماً مشهوراً لا مغموراً، ولم يذكر في المصادر ولا المراجع احتمال يعضد ما جاء في هذه المخطوطة الوحيدة.

أما أبو زكرياء يحيى الجادوي المنسوب إليه كتاب «الوضع» ظناً؛ فهو احتمال وارد؛ لأنّ أبا زكرياء الجادوي من طبقة النصف الأول من القرن السابع الهجري (600-650هـ) (الباروني، طبقات علماء الإباضية، 2020م، صفحة 66)، ولكن الإشكال أن أبا العباس الشماخي وهو الذي نقل لنا هذه المعلومة غير متأكد من تأليف أبي زكرياء الجادوي لكتاب «الوضع»، ولا توجد ولو مخطوطة واحدة فيما تم الاطلاع عليه

تؤكد هذه النسبة؛ فالاحتمال إذاً وارد ولكنه ليس بالقوي الذي يمكن الاعتماد عليه، ويحتاج إلى دليل يعضده.

وتوجد نسخة واحدة نسبت كتاب «الوضع» إلى أبي يحيى زكرياء بن إبراهيم، وأخرى نسبته إلى زكرياء بن يحيى بن إبراهيم، وكما سبق فإن الشيخ أبا ستة السديكيشي قد أورد بالاعتماد على نسخة قديمة نسبة الكتاب إلى أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم حيث يقول: "ثم رأيت في خطّ قديم لبعض أصحابنا في نسبة «الوضع» ما نصّه: تأليف الفقيه أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم قدّس الله أرواحهما وأكرم مثوَاهما، إنّه سميع مجيب..." (السديكيشي، الصفحات 03-04)؛ فقد وردت هذه العبارة مع اختلاف يسير في النسختين المخطوطتين التي تم وقوف عليهما، فجاءت في نسخة خزانة متياز، بالصيغة الآتية: "...تأليف الشيخ الفقيه أبي يحيى زكرياء بن إبراهيم قدّس الله تعالى أرواحهم، وأكرم مثوَاهم، وجعل في عليّين مأوَاهم، إنّه سميع مجيب..."، ولكنّ النسخة القديمة التي ذكرها الشيخ أبو ستة والنسختين المخطوطتين اختلفت جميعها في ضبط اسم مؤلّف الكتاب بين: أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم (في نسخة أبي ستة)، وأبي يحيى زكرياء بن إبراهيم (في نسخة خزانة متياز)، وزكرياء بن يحيى بن إبراهيم (في نسخة معهد الإصلاح)؛ ومن الواضح أن الأسماء الثلاثة ترجع إلى شخصية واحدة، ولكن تحديد الاسم الصّحيح أو المرجّح للشخصية المقصودة يحتاج إلى مقال مستقل، ولكنّ الأمر اللافت للانتباه أنّها اتّفقت على نسبته إلى الفقيه؛ واتّفقت في إيراد ثلاثة أسماء: زكرياء، يحيى، إبراهيم، ومن الواضح أنّ كتاب «الوضع» قد نسب لمجموعة من الأعلام القاسم المشترك بينها هو الاسمان: زكرياء ويحيى، ولَمَّا كان الجنائوي كنيته أبو زكرياء يحيى الجنائوي، وهو مشهور بالتأليف، فبسبب كتاب له من تأليف عالم آخر اسمه زكرياء أو يحيى من نفوسة أمر وارد جدّاً، بمعنى أنّ النّاسخ من الممكن أن يجد زكرياء، أو يحيى فينسبه إلى أبي زكرياء يحيى الجنائوي اتّباعاً للمشهور والمعهود، مع العلم كما سبق أنّ أغلب النّسخ لم تنسب كتاب «الوضع» إلى أي أحد.

ولكنّ التّصحيح في: أبي يحيى زكرياء بن إبراهيم لا يَحتمل إلا أن يكون في القلب بين زكرياء ويحيى، وهو الذي وقع فعلاً، أمّا إبراهيم فهو اسم من المستبعد أن يتصحّف من النّسخ؛ لأنّه اسم معروف، ولا يوجد اسم يشبهه شبيهاً يخاف منه الالتباس، فإذا أثبت في نسخة فمن المستبعد أن يكون المثبت أثبتته من أجل تشابه في الأسماء فقط، أو من تلقاء نفسه.

من أجل هذا كله؛ فإنَّ هذا الفقيه الذي اختلف التُّسَاخ في ضبط اسمه من المرشحين المحتملين احتمالاً قوياً أن يكون هو المؤلِّف لكتاب «الوضع»؛ إن ثبت أنَّ الشَّيْخ أبا زكرياء الجنائوي ليس هو مؤلِّف كتاب «الوضع».

المبحث الثالث: التأكيد من نسبة كتاب «الوضع» إلى الشَّيْخ أبي زكرياء الجنائوي

المطلب الأول: أدلة من أثبت نسبة الكتاب إلى الشَّيْخ الجنائوي

قبل التَّفصيل في أدلة الباحثين على نسبة كتاب «الوضع» إلى أبي زكرياء الجنائوي من المهم الإشارة إلى أنَّ الكتاب المطبوع باسم «الوضع» قد تمَّ فيه نسبة الكتاب إلى أبي زكرياء الجنائوي في غلافه، وهو ما رجَّحه الشَّيْخ أبو إسحاق إبراهيم أطفَيْش (ت: 1385 هـ-1965م) حينما طُبِع الكتاب أوَّل مرة حيث قال حين الحديث عن كتاب «الوضع»، وذكر الاختلاف في مؤلِّفه: "والتحقيق ما ذكره الإمام أبو القاسم البرَّادي رحمه الله أنَّه لأبي زكرياء الجنائوي..." (الجنائوي، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 04)، وقد تابع الكثير من المعاصرين الشَّيْخ أبا إسحاق إبراهيم أطفَيْش في نسبة الكتاب إلى الجنائوي؛ منهم الشَّيْخ النَّاصر بن محمد المرموري (ت: 1432 هـ-2011م) (الجنائوي، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 23-26)، والدكتور فرحات الجعبري (الجعبري، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية، 1987، صفحة 147 هامش) (الجعبري، مقارنة بين كتاب الوضع لأبي زكرياء الجنائوي وكتاب مختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، 2012، صفحة 191)، وهو المذكور في معجم أعلام الإباضية قسم المغرب (باباعمي، 2000م، صفحة 2/450، 456)، وهو الموجود على غلاف كتاب «الوضع» طبعة مكتبة الضَّامري، وإن كان المحقِّقون لم يدرسوا إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، ربما اكتفاء بما قاله الشَّيْخ أبو إسحاق أطفَيْش في مقدِّمته التي نشرها أيضاً مع تحقيقهما (الجنائوي، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 29)، وغيرهم ممن اعتمد على الكتاب المطبوع من غير إيراد دليل آخر على نسبة كتاب الوضع إلى الشَّيْخ الجنائوي اكتفاء بالشُّهرة.

ومن بين أهم من أورد الأدلة على إثبات نسبة الكتاب إلى الجنائوي الباحث سلطان الحارثي في بحثه «منهج الجنائوي من خلال كتابه الوضع» (الحارثي، 2003، الصفحات 20-21)، والباحث ياسين كومي في بحثه: «أبو زكرياء يحيى بن الخير بن أبي الخير

الجنائني ومنهجه الفقهي والأصولي من خلال كتابه الوضع» (كومني، 2013، الصفحات 97-99)، وإن كان الباحث ياسين كومني قد كتب في ختام بحثه: "...إنّ في نفسي ميلاً أن نسمّيه: كتاب الوضع المنسوب إلى أبي زكرياء الجنائني" (كومني، 2013، صفحة 333)؛ كما قد أخبرني أنه لديه أدلة وقرائن على أن مؤلف كتاب «الوضع» ليس هو الجنائني، ولذلك فإن الأدلة التي تبناها في بحثه، وإن كان قد تراجع عنها؛ إلا أنها تبقى صالحة لمن أراد الاستدلال بها على كون كتاب «الوضع» من تأليف الشيخ أبي زكرياء الجنائني؛ ولهذا من الأهمية إيرادها ومناقشتها.

لعل أهم دليلين يمكن الاعتماد عليهما في نسبة كتاب «الوضع» للجنائني هما: الدليل الأول: تنصيب البرّادي على أن كتاب «الوضع» من تأليف الجنائني (الجنائني، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، صفحة 04) (الحارثي، 2003، صفحة 21) (كومني، 2013، صفحة 98)، وقد سبق إيراد نص البرّادي (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288) كاملاً وتحليله، وخلاصة الكلام فيه، أنه وإن احتمل أن يفهم منه ذلك إلا أن البرّادي لم ينص صراحة على كون «الوضع» من تأليف الجنائني.

الدليل الثاني: اعتبار ديوان الجنائني هو نفسه كتاب «الوضع» (كومني، 2013، صفحة 98)؛ وهذا أمر لا يمكن التسليم به، بل الصحيح أنّ الكتابين مختلفين؛ وقد سبق مناقشة هذه المسألة حين إيراد نص أبي عبد الله محمد بن عمر بن أبي سئة السدويكشي المحشّي في حاشيته على كتاب الوضع (السدويكشي، الصفحات 03ظ-04و)؛ وقد أثار هذه المسألة الباحث سلطان الشيباني في تعليقه على كتاب اللّمة المرضية وانتهى إلى: "الظن أنّ الشّمّاخي أراد بـ «ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير» كتاب الجنائني السابق ذكره، ويؤيد ذلك أن البرّادي فرق بينهما، فوصف الأوّل منهما بما سبق نقله، ووصف الثّاني بقوله: «وكتاب الثّمع وهو كتاب الوضع»" (السالمي، 2014، صفحة 163 هامش)، ثم إنّ الذي يحسم الخلاف في هذه المسألة؛ أنّ ديوان الجنائني توجد منه نسخة مخطوطة كاملة في مكتبة الحاج صالح العلي، رقمها في الفهرس: 379، ورقمها في الخزّانة: ك 045؛ فضلاً عن كون بعض أجزاءه قد طبعت، وهي:

كتاب الصيام، وكتاب الأحكام، وكتاب النكاح، وكتاب الإجازات، وهي تخالف كتاب «الوضع».

ومن بين الأدلة الأخرى التي لا ترقى إلى قوّة الدليلين السابقين:
دليل الشهرة والاستفاضة: "ويبدو أنّ التشابه في الأسماء والكنى أدّى إلى هذا التشكيك في نسبة الكتاب عند البعض بالإضافة إلى المعاصرة؛ إذ أن من نسب إليهم الكتاب من نفس طبقة الجنّاوي... ويمكن البرهنة على ذلك بأن من نسب إليهم الكتاب لم يشتهروا بالتأليف-وحسب اطلاع الباحث- لم توجد إشارة إلى وجود كتب تنسب إلى أبي زكريّا يحيى الجادوي، أو إلى أبي زكريّا يحيى بن إبراهيم الباروني، وعلى العكس؛ فقد أشارت الكتب إلى مؤلفات أبي زكريّا يحيى الجنّاوي الذي اشتهر بكثرة مؤلفاته في جميع الفنون..." (الحارثي، 2003، صفحة 21). وينظر أيضا: (كومني، 2013، صفحة 99)

مقدمة هذا الدليل صحيحة، وهي أنّ مردّ اللبس كان من تشابه الأسماء والمعاصرة، كما أن أبا زكريّا الجادوي وأبا زكريّا يحيى بن إبراهيم الباروني لم يعرف لهما تأليف قطّ فيما وصل إلينا صحيح أيضا، ولكن هذا الدليل يمكن قلبه، فبسبب تشابه الأسماء وعدم معرفة كتاب لهما تمت نسبة الكتاب إلى الجنّاوي لشهرته بالتأليف مع أنّ مؤلفه أحدهما؛ فهذا الدليل يصلح للاستدلال بمن ينسب كتاب «الوضع» للجنّاوي كما يصلح للاستدلال بمن ينفي الكتاب عنه؛ ثمّ لقائل أن يقول؛ لماذا لم يتم الالتباس في نسبة كتب الشّيخ الجنّاوي الأخرى إليه، ولكن وقع الالتباس في كتاب «الوضع» لوحده؛ أليس هذا مبعث شكّ في نسبة الكتاب إليه؟

أما دليل انتشار نسبة كتاب «الوضع» إلى الجنّاوي بين العلماء والباحثين (الحارثي، 2003، صفحة 20) (كومني، 2013، صفحة 99)، فدليل يمكن الاستئناس به، ولا يمكن التّعويل عليه لوحده؛ لأنّ الشهرة لوحدها لا تكفي في محل الاختلاف؛ فالشّهرة قد تكون صحيحة، ولكن ذلك ليس دائما وفي جميع الأحوال؛ فكَم من شهرة لا أساس لها من الصّحّة؛ حتّى فيما نسب إلى خير البريّة؛ فكيف بما نسب إلى باقي البشريّة؟

أدلة النّافين لكون كتاب «الوضع» من تأليف الشّيخ الجنائوي:

لم أقف على أحد فصلّ الكلام في أدلة نفي كتاب «الوضع» عن الشّيخ الجنائوي إلاّ ما جاء عند الباحث إسماعيل علواني من تشكيك في هذه الدّسبة للفرق الكبير بين كتاب «الوضع» وكتب الشّيخ الجنائوي في المنهج والأسلوب والاستدلال. (الجنائوي، كتاب الإجازات، الصفحات 31 هامش- 39 قسم الدّراسة)؛ ولذلك فمن الأهمية بمكان إجراء دراسة مقارنة بين كتاب «الوضع» وكتب الشيخ الجنائوي الأخرى من حيث المنهج وطريقة عرض المسائل، والأعلام، والمصادر المعتمدة من أجل الوصول إلى نتيجة واضحة بيّنة في هذا الصّدّد، مع التّركيز أكثر في المقارنة على كتاب «الصّوم» من بين كتب الشّيخ الجنائوي؛ لأنّه الحلقة المشتركة بين كتب الشيخ الجنائوي وكتاب «الوضع»؛ ذلك أنّه لا يوجد تقاطع بين كُتب الشيخ الجنائوي الفقهيّة وكتاب «الوضع» إلا في كتاب واحد وهو كتاب «الصّوم»، حتى تكون المقارنة أكثر موضوعية، مع العلم أنّ الشّيخ الجنائوي لم يشر في كتاب «الصّوم» إلى أنّه قد ألف كتاباً آخر أودع فيه مسائل الصّوم وسائر أبواب العبادات، كما أنّه في كتاب «الوضع» لم يذكر أنّه قد ألف كتاباً مستقلاً في الصّوم.

أولاً: السّمات المنهجية والأسلوبية في عرض المسائل الفقهيّة

كتاب «الوضع» اهتم اهتماماً بالغاً بالإحصاء والتّفريع؛ بينما كتاب «الصّوم» من ديوان الجنائوي وكذلك الأمر بالنسبة لكتبه المطبوعة الأخرى: «الأحكام»، و«الإجازات»، و«النكاح»، لم يكن همّها الإحصاء والتّفريع؛ وإنما المقصد الغالب فيها هو إيراد المسائل المهمّة التي تمسّ إليها الحاجة مع التّفريع إذا اقتضى المقام ذلك؛ أمّا أن يكون أسلوباً متّبعا في كامل الكتاب؛ فليس الأمر كذلك، والهدف الواضح الذي قصد إليه الشّيخ الجنائوي في كتاب «الصّوم» وغيره من كتبه الفقهيّة هو إيراد المفتي به وما عليه العمل (الجنائوي، النكاح، صفحة 326)

* طريقة عرض المسائل في كتاب «الوضع» تتسم بالتّحكّم المنهجي، فقليلا ما يستطرد خارج الموضوع، واستطراداته أغلبها في ذلك الموضوع في إيراد بعض الأخبار أو الأشعار أو الحكم حوله، ولكن طريقة الشّيخ الجنائوي تختلف عن ذلك؛ فكثيرا ما يستطرد خارج الموضوع إن وجد أنّ له علاقة معيّنة بالموضوع؛ من أجل تبين وجه التشابه

بين المسائل وإن كانت من أبواب مختلفة، أو وجه الفرق بينها، أو لتبيين بعض الأحكام التي لها بعض التعلق بذلك الموضوع؛ فعلى سبيل المثال: تكلم الشيخ الجنائني على مسألة ما يسع جهله وما لا يسع جهله في بداية كتاب «الصَّوم» بعد تقرير كون الصوم من الفرائض اللازمة (الجنائني، الصوم، 1973، صفحة 09)، في حين أن هذه المسألة وردت في كتاب «الوضع» في باب التوحيد (الجنائني، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 83)، وهو الأنسب منهجياً، ولكن الشيخ الجنائني لمَّا وجد له علاقة بموضوع قيام الحجة بصوم شهر رمضان إذا شهد البالغ العاقل في أهله استطرد فيه.

كما قد يكون الموضوع واحداً والمضمون مختلفاً كل الاختلاف؛ فمثلاً في ذكر خصائص هذه الأمة وما فضِّلَتْ به على سائر الأمم جاء في كتاب «الصَّوم» للجنائني (الجنائني، الصوم، 1973، الصفحات 64-66)، مختلفاً عن مضمون كتاب «الوضع» (الجنائني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 283-286).

ومن الملاحظ أن كتاب «الوضع» يهتم بالأبيات الشعرية اهتماماً بالغاً؛ وقد أحصيت عدد الأبيات الشعريَّة في كتاب «الوضع» فوجدتها: 74 بيتاً؛ ففي بداية باب الصَّوم من كتاب «الوضع» أورد ثلاث أبيات متفرقة من بينها بيت لامرئ القيس (الجنائني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 245-246)؛ بينما كتاب «الصَّوم» للشيخ الجنائني، بالإضافة إلى كتبه الفقهية الأخرى لم أقف فيها ولو على بيت شعري واحد.

* أمَّا إذا جئنا إلى كتب الشيخ الجنائني؛ فنجد فيها بعض الصيغ والمصطلحات المتكررة؛ ومن بينها: صيغة: "منهم من يقول:... ومنهم من يقول:..."، وهذا وارد في كتبه الثلاث «الصَّوم» (الجنائني، الصوم، 1973، صفحة 15، 18، 25) و«الإجازات» (الجنائني، كتاب الإجازات، صفحة 112، 113، 184) ووردت هذه الصيغة في كتاب «الزَّكَاة» في مواطن كثيرة من بينها (الجنائني، الزَّكَاة، صفحة 26، 51، 84)؛ بينما هذه الصيغة لم ترد ولو لمرة واحدة في كتاب «الوضع».

مصطلح: "المأخوذ به" ذكرت في كتاب «الأحكام» (الجنائني، كتاب الأحكام، 1999م، صفحة 131، 155) وفي كتاب «الإجازات» (الجنائني، كتاب الإجازات، صفحة 122، 205، 207)، ووردت في عدة مواضع من كتاب «الزَّكَاة»، ومن بينها (الجنائني، الزَّكَاة، صفحة 69، 257، 297)؛ ونجد أيضاً في كتاب «الصَّوم»

مصطلح: "وليس بمأخوذ به" (الجانوبي، الصوم، 1973، صفحة 43، 57)؛ بينما لم يرد مصطلح "المأخوذ به" ولا مصطلح "ليس بمأخوذ به" في كتاب «الوضع» ولو مرة واحدة. وبالمقابل بالنسبة لكتاب «الصَّوم» للجانوبي وحتى بالنسبة لكتبه الأخرى: «الأحكام»، و«الإجازات»، و«النكاح»، لا نجد فيها: مصطلح: "وفي لغة العرب"، أو مصطلح: "تقول العرب"؛ بينما ورد مصطلح: "وفي لغة العرب" في بداية باب الصوم في كتاب «الوضع»، وورد في 03 مواضع آخر من كتاب «الوضع» خارج باب الصوم (الجانوبي، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 56، 64، 245، 397)، كما أن مصطلح: "تقول العرب"، ورد في باب الصوم، وفي 05 مواضع آخر من كتاب «الوضع» خارج باب الصوم. (الجانوبي، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 57، 141، 245، 335، 389، 392)

ثانياً: الأعلام؛ بالنسبة للأعلام الذين يعتمد عليهم صاحب كتاب «الوضع» في إيراد المسائل الفقهية لا نجد علماً محدداً يعتمد على أقواله وفتاويه، ومن علماء الإباضية المذكورين في كتاب «الوضع»: الشاعر الفقيه ابن النُّضر العماني، وقد ذُكر في موضعين من الكتاب، فأورد له بيتاً في باب التوحيد (الجانوبي، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 56)، وبيته موجود في كتاب «الدَّعائم» لابن النُّضر (العماني، 1988، صفحة 156)، وأورد له بيتاً شعرياً آخر في باب الزكاة (الجانوبي، كتاب الوضع، 2015م، صفحة 289) وهو موجود أيضاً في كتاب «الدَّعائم» لابن النُّضر (العماني، 1988، صفحة 165)، ولكنَّ الإشكال أنَّ حياة ابن النُّضر العماني يكتنفها الكثير من الغموض ويتنازعه القرن الخامس والقرن السادس الهجري، بل ويوجد من يعدُّه من علماء القرن السابع الهجري (السعدي ف.، 2007، صفحة 1/ 28، 34)، والذي يهْمُنَا في هذا الصَّدَد؛ أنَّ كتاب «الدَّعائم» وإن كان كتاباً مشرقياً؛ إلا أنَّه كان معروفاً عند أعلام القرن السادس الهجري كأبي عمار عبد الكافي (قبل: 570هـ) (الدرجيني، 1974، الصفحات 2/ 486-487) ما يعني أنَّ حياة ابن النُّضر كانت في القرن السادس الهجري أو قبله، ولذلك لا يمكن إقامة دليل صلب يمكن الاعتماد عليه فيما يتعلَّق بحياة مؤلِّف كتاب «الوضع»؛ وفي جميع الأحوال حتى على افتراض أنه عاش في زمن الشيخ

الجنائوني أو قبله؛ فإني لم أقف لذكر ابن النضر العماني، ولا لبیت من أبياته الشعرية في أي كتاب من كتب الشيخ أبي زكرياء الجنائوني.

أما الأعلام الواردون في كتب الجنائوني؛ فيأتي في مقدمتهم شيخه أبو الربيع سليمان بن أبي هارون الملوثائي ويذكره باسم "الشيخ رضي الله عنه" (الجنائوني، كتاب الأحكام، 1999م، الصفحات هامش 16-17)، وقد نص في آخر كتاب «الزكاح» أن جل المسائل الفقهية رواها عنه إلا القليل منها قد رواها عن غيره (الجنائوني، أنكاح، صفحة 326)؛ فعلى سبيل المثال قد ذكره في كتاب «الصوم» (الجنائوني، الصوم، 1973، صفحة 39، 41)، وفي كتاب «الأحكام» مرات عديدة من بينها (الجنائوني، كتاب الأحكام، 1999م، صفحة 16، 21، 86) وفي كتاب «الإجازات» ورد ذكره 06 مرات من بينها (الجنائوني، كتاب الإجازات، صفحة 105، 119، 177)، أما في كتاب «الزكاح»، فقد ورد في أزيد من 40 موضعاً؛ من بينها على سبيل المثال (الجنائوني، النكاح، صفحة 21، 70، 142)؛ بينما لم يرد ذكر اسم الشيخ أبي الربيع سليمان بن أبي هارون أستاذ أبي زكرياء الجنائوني في أي موضع من كتاب «الوضع».

ثالثاً: المصادر؛ بداية لا بد من الإشارة إلى أن كتب الشيخ الجنائوني وكتاب «الوضع» لم يذكر فيها عناوين المصادر التي رجعوا إليها (كومني، 2013، الصفحات 115-125) (الجنائوني، كتاب الإجازات، صفحة 51 قسم الدراسة)؛ ولكن بتتبع كتاب «الوضع» يمكن اكتشاف بعض المصادر التي رجع إليها مؤلفه مما يمكن أن تُسلط الضوء على العصر الذي عاش فيه، وهل من الممكن أن يكون هو الشيخ الجنائوني نفسه أو لا؟ ومن بينها:

كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام أبي حامد الغزالي (ت: 505هـ/1111م) (الزركلي، 2002، صفحة 7/ 22)؛ فهو وإن لم يصرح باسم الكتاب، ولكن من النصوص ما يشهد بذلك، وبالرجوع إليه نجد النصوص نفسها بالترتيب نفسه مما يجعل أغلب الظن أنه نقل منها مباشرة؛ ويمكن المقابلة خاصة بين ما جاء في كتاب «الوضع» (الجنائوني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 223-224، 251-252) وبين ما جاء في كتاب «الإحياء» (الغزالي، إحياء علوم الدين، 2011م، الصفحات 1/ 559-

562، 2 / 116)؛ ولذلك فإنَّ مؤلّف كتاب «الوضع» قد عاش في القرن السّادس الهجري أو بعده حتى يمكن له النّقل من كتاب «الإحياء».

ومن الكتب التي قد نقل منها مؤلف كتاب «الوضع» أيضاً: «مسند الإمام الربيع بن حبيب» (ق02هـ) بترتيب أبي يعقوب الوارجلاني (ت: 570هـ/1175م)، وليس الغرض في هذا الموضوع تتبّع الأحاديث الموجودة في «المسند» مما جاء في كتاب «الوضع»؛ ولكن الغرض هو إثبات أنّه نقل من كتاب «المسند» بترتيب الإمام أبي يعقوب الوارجلاني بدليل نقله أحاديث متتابعة في كتاب ترتيب «المسند»، ولعل أوضح نص على هذا ما جاء كتاب «الوضع» (الجنائني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 296-297) فقد وردت فيه الأحاديث متتابعة كما جاءت في «المسند» بترتيب أبي يعقوب الوارجلاني، وأرقام تلك الأحاديث هي: 340-341-342-343 (البصري، 1388هـ، صفحة 1 / 87).

ومن الكتب التي قد نقل منها مؤلّف كتاب «الوضع» أيضاً: كتاب «العدل والإنصاف» للإمام أبي يعقوب الوارجلاني (ت: 570هـ/1175م)، والإمام الوارجلاني عالم موسوعي برع في عدة علوم ومن بينها علم أصول الفقه (الشاخي، 2009، الصفحات 2 / 641-644) (باباعمي، 2000م، الصفحات 2 / 481-483)؛ فإنّ كان ترتيب «المسند» يمكن الجدال حول ترتيب أحاديثه وهل ذلك الترتيب هو من عمل الإمام الوارجلاني أو سابق عليه؛ فإنّ نصّاً طويلاً يتحدّث عن أقسام العلوم، وفيه مصطلحات دقيقة وتقسيمات بدیعة، موجود في كتاب «الوضع» كما أنّه موجود بجذافه في كتاب «العدل والإنصاف» للإمام الوارجلاني، ففي بدايات كتاب «الوضع» في باب التوحيد نجد هذا النص: "وذلك أنّ العلماء حصروا العلوم الواصلة إلى العباد في ثلاث طرق: وهي: الحس المطبوع، والعقل المجموع، والشرع المسموع...والقتل أولى بالنهاي". (الجنائني، كتاب الوضع، 2015م، الصفحات 51-54)؛ فهذا النصُّ بتمامه على طوله وكثرة مصطلحاته موجود في كتاب «العدل والإنصاف» (الوارجلاني، 1984م، الصفحات 1 / 14-15) ولذلك فإنّ صاحب كتاب «الوضع» ليس الشّيخ الجنائني؛ لأنّ الشّيخ الجنائني عاش ما بين 440 إلى 550هـ على أبعد تقدير، بينما توفي الوارجلاني عام 570هـ، فالجنائني متقدّمٌ على الوارجلاني، ولا يوجد في كتبه الأخرى أي

قرينة تثبت أنه قام بالنقل من كتاب من كتب الوارجلاني، ولا ذكره في أي من كتبه؛ إذا مؤلف كتاب «الوضع» قد عاش في النصف الثاني من القرن السادس الهجري أو بعده.

الخلاصة: أقوال العلماء والباحثين لم تتفق حول مؤلف كتاب «الوضع»؛ فالبرادي ذكر كتاب الوضع ولم ينسبه إلى أحد، و المشتغلون بكتاب الوضع وهما الشيخ أبو ستة في «حاشيته على كتاب الوضع»، والقطب اطفيش في «جامع الوضع والحاشية» ذكرا الاختلاف في نسبة كتاب «الوضع» إلا أنهما لم يصححا نسبة كتاب «الوضع» لأي عالم بعينه، أما الشيخ أبو العباس الشماخي فنسب كتاب «الوضع» إلى أبي زكرياء الجادوي ظناً، والذي ثبت عنه تصحيح نسبة كتاب «الوضع» إلى الشيخ الجناوني ثبوتاً لا لبس فيه هو الشيخ أبو إسحاق اطفيش (ت: 1385هـ-1965م) ومن جاء بعده من المعاصرين، والنسخ المخطوطة هي الأخرى اختلفت في صاحب كتاب «الوضع» وإن كانت أغلب النسخ الكاملة لم تنسب كتاب «الوضع» إلى أي أحد، هذا ما فتح الباب على مصراعيه من أجل البحث عن حقيقة صاحب كتاب «الوضع» من خلال النقد الداخلي لكتاب «الوضع»؛ ومن خلال اجتماع القرائن المتعلقة بأسلوب الكتابة ومنهجية التأليف، وطريقة تقسيم الموضوعات وعرضها، والأعلام المعتمد عليهم في إصدار الأحكام الفقهية، وأخيراً المصادر التي اعتمد عليها صاحب كتاب «الوضع» مقارنة بكتب الجناوني الفقهية نصل إلى درجة الاطمئنان أن مؤلف كتاب «الوضع» من المستبعد جداً أن يكون هو الشيخ الجناوني؛ لأن كتاب «الوضع» مليء بالأشعار بلغ عدد الأبيات الشعرية المستشهد بها 74 بيتاً؛ بينما لم أقف في كتب الشيخ الجناوني على أي بيت شعري، كما أن الشيخ الجناوني اعتمد في كتبه الفقهية على شيخه أبي الربيع سليمان الملوшائي ولم يخل كتاب من كتبه الفقهية من ذكره، وقد ذكره في كتاب «النكاح» لوحده أزيد من 40 موضعاً؛ بينما لم يرد له أي ذكر في كتاب «الوضع» ولو مرة واحدة مع أنه أورد في كتاب «الوضع» أبواب العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج؛ ولو لم يذكر أي علم من أعلام الإباضية أو غيرهم لربما هان الأمر، أما أن يذكر ابن النضر العماني، وامرئ القيس، وهما لم يردا في أي كتاب من كتب الجناوني، إضافة إلى أعلام آخرين، ولا يذكر شيخه أبا الربيع سليمان الملوشائي الذي أخذ عنه العلم، وصرح أن جل رواياته الفقهية أخذها عنه؛ ولم يخل عن ذكره كتاب من كتبه الفقهية، فهذا أمر لا

يمكن أن يصدر عن الشيخ الجنائوني. كما أنَّ صاحب كتاب «الوضع» نقل من «كتاب العدل والإنصاف» للإمام الوارجلاني (ت 570هـ)؛ بينما الشيخ الجنائوني توفي على أبعاد تقدير سنة 550هـ؛ وهو في طبقة شيوخ الإمام الوارجلاني - وإن لم يثبت أي لقاء بينهما ولا ذكر أحدٍ منهما الآخر في كتاب من كتبهِ - فمن غير الممكن أن ينقل الشيخ الجنائوني من كتب الشيخ الوارجلاني.

إذا لم يكن مؤلف كتاب «الوضع» هو الشيخ الجنائوني فمن هو إذا؟ هذا ما يحتاج إلى بحث مستقل، ولكن من خلال التعرف على خصائص كتاب «الوضع» وما قيل فيه، والمصادر التي رجع إليها، لابد أن تتوافر في مؤلف كتاب «الوضع» الشروط الآتية:

- أن يكون اسمه يحوي على: زكرياء ويحيى؛ لأتھما الاسمان المشتركان بين جميع الأعلام الذين نسب إليهم كتاب «الوضع».
- أن يكون عالماً راسخاً في العلم حتى يكون موضع الثقة في تلخيص أبواب من أصول الدين والشريعة تكون مرجعاً لكل من أراد الفقه؛ اعتماداً على ما جاء في مقدمة كتاب «الوضع»
- أن يكون من نفوسة؛ لأن أبا القاسم البرادي أورد كتاب «الوضع» ضمن مؤلفات أهل جبل نفوسة (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الصفحات 2/ 287-288).
- أن يكون له اهتمام كبير باللغة والشعر والأدب؛ لكثرة الأبيات الشعرية في كتاب «الوضع»؛ وهي ظاهرة تميزه عن كثير من كتب الإباضية المغاربة في الفقه.
- عاش في عصر الوارجلاني أو بعده بمعنى أنه عاش في القرن 06 الهجري أو بعده، وعاش قبل القرن 08 الهجري؛ لأن البرادي جعل كتاب «الوضع» متقدماً على عصر الشيخ عامر الشماخي (ت: 792هـ) والشيخ الحيطالي (ت: 750هـ) (البرادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، صفحة 2/ 288).

خاتمة

بعد التطواف في رحاب كتاب «الوضع»، ومخطوطاته وما قال عنه العلماء والباحثون تمَّ الوصول إلى النتائج الآتية:

* اشتهر أنَّ البرَّادي صرَّحَ بنسبة كتاب «الوضع» إلى الجنَّاوني، وبالرجوع إلى رسالته في تقييد تأليف الإباضية تبَيَّنَ أنَّه لم ينسب كتاب «الوضع» إلى الشيخ الجنَّاوني بصريح العبارة، وإنما ذكر كتاب الشيخ الجنَّاوني المشتمل على سبعة أجزاء، ثم ذكر بعده كتاب «الوضع» ولم ينسبه إلى أحد.

* تبين بعد الدراسة أن كتاب «الوضع» ليس هو «ديوان أبي زكرياء الجنَّاوني» المعتمد في الفتوى بعد كتاب «الإيضاح» وقبل «ديوان الأشياخ»، وأن «ديوان الشَّيخ أبي زكرياء الجنَّاوني» هو الذي قصده البرَّادي في رسالته حول تقييد كتب الإباضية بعبارة: "وكتاب الشَّيخ أبي زكرياء يحيى الجنَّاوني يشتمل على سبعة أجزاء؛" بينما كتاب «الوضع» يصلح عليه وصف أبي العباس الشَّماخي: "كتاب مفيد به يقع ابتداء من أراد الفقه"، وهو كتاب مفيد للمبتدئ ولا يستغني عنه المنتهي.

* بعد المقارنة بين كتاب «الوضع» وكتب الجنَّاوني الثابتة النسبة إليه تمَّ الوصول إلى أنَّه من المستبعد جدًّا أن يكون أبو زكرياء الجنَّاوني هو مؤلف كتاب «الوضع»؛ لاختلافه في الأسلوب والمنهج، والأعلام، والمصادر.

* مؤلف كتاب «الوضع» من جبل نفوسة بليبيا، عاش ما بين نهاية القرن 06 الهجري ونهاية القرن 07 الهجري؛ ومن بين الأعلام المحتملين أن يكون هو مؤلف كتاب الوضع بناء على المخطوطات أن يكون فقيه اختلَفَت المخطوطات في ضبط اسمه بين: أبي زكرياء يحيى بن إبراهيم (في النسخة القديمة التي اطَّلَعَ عليها الشيخ أبو سَستة)، وأبي يحيى زكرياء بن إبراهيم (في نسخة خزانة متياز)، وزكرياء بن يحيى بن إبراهيم (في خزنة معهد الإصلاح)؛ وتحديد الاسم الصَّحيح أو المرجَّح للشَّخصية المقصودة يحتاج إلى مقال مستقل.

وَفِي الْآخِرِ أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْقَدِيرَ أَنْ تَكُونَ النَّتِيجَةُ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا الدِّرَاسَةُ صَحِيحَةً؛ وَذَلِكَ بِفَضْلِهِ وَعَوْنِهِ وَمُنَّتِهِ، وَلَهُ الْحَمْدُ كَمَا يَحِبُّ وَيَرْضَى، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا

أن هدانا الله، وإن لم يحالفني الصَّواب فيما انتهيت إليه فحسبي أنِّي بذلت جهدي، والله أسأل أن يتجاوز عني الخطأ والزلل، ويوفّقني إلى الصّلاح في النّية والقول والعمل.

قائمة المراجع

الكتب:

- أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، دن، طبقات المشايخ بالمغرب، الجزائر، 1974م
- أبو العباس أحمد بن سعيد الشَّماخي، كتاب السير، دار المدار الإسلامي، بيروت-لبنان، 2009م
- أبو القاسم بن إبراهيم البرّادي، رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا، ملحق بكتاب الموجز لأبي عمار عبد الكافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978م.
- أبو القاسم بن إبراهيم البرّادي، الجواهر المنتقاة، طبعة حجرية، القاهرة-مصر، 1302هـ.
- أبو بكر أحمد بن النّضر، الدعائم، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط -سلطنة عمان 1988م.
- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المنهاج، جدة- المملكة العربية السعودية، (2011م).
- أبو زكريّا يحيى الجنّاوي، الصوم، دار الفتح، بيروت- لبنان، (1973م).
- أبو زكريّا يحيى الجنّاوي، كتاب الأحكام، تحقيق وتعليق: أحمد كروم، عمر بازين، مطبعة مزون، مسقط - سلطنة عمان، (1999م).
- أبو زكريّا يحيى الجنّاوي، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، علّق عليه: أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة-مصر، (بلا تاريخ).
- أبو زكريّا يحيى الجنّاوي، كتاب الوضع مختصر في الأصول والفقه، تعليق الشّيخين: أبي إسحاق إبراهيم أطفيش، ناصر بن محمد المرموري، تحقيق: أحمد بن صالح الشّيش أحمد، بكير بن محمد فخار، مكتبة الضامري، السيب - سلطنة عمان، 2015م.
- أبو زكريّا يحيى الجنّاوي، النكاح، مطبعة نخضة مصر، مصر، (بلا تاريخ).
- أبو زكريّا يحيى الجنّاوي، كتاب الإجازات، دراسة وتحقيق: إسماعيل بن إبراهيم علواني، جمعية التراث، اغرداية- الجزائر، (بلا تاريخ)
- أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، العدل والإنصاف في معرفة أصول الفقه والاختلاف، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط - سلطنة عمان، 1984م.
- الربيع بن حبيب البصري، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، دار الفتح، بيروت-لبنان، 1388هـ
- امحمد بن يوسف أطفيش، جامع الوضع والحاشية، طبعة حجرية، القاهرة-مصر، 1306هـ.
- امحمد بن يوسف أطفيش، هيبان الزاد إلى دار المعاد، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط-سلطنة عمان، 1994م
- خير الدين الزركلي. (2002). الأعلام. بيروت - لبنان: دار العلم للملايين.

- سلطان بن محمد الحارثي، منهج الجنائني من خلال كتابه الوضع، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، المعهد الأعلى لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس، 2003م.
- علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ الحلقة الثانية الإباضية في ليبيا، مكتبة الضامري، السيب- سلطنة عمان، 2008م.
- فرحات الجعبري، البعد الحضاري للعقيدة الإباضية. جمعية التراث، غرداية-الجزائر، 1987م.
- فرحات الجعبري، مقارنة بين كتاب الوضع لأبي زكرياء الجنائني وكتاب مختصر الخصال لأبي إسحاق الحضرمي، ندوة التأليف الموسوعي والفقه المقارن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لسلطنة عمان، مسقط- سلطنة عمان، 2012م.
- فهد بن علي السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية، مكتبة الجيل الواعد، مسقط-سلطنة عمان، 2007م.
- محمد بن زكرياء الباروني، طبقات علماء الإباضية، دراسة وتحقيق: باعمارة بكير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2019-2020م.
- محمد بن موسى باباعمي وآخرون، معجم أعلام الإباضية قسم المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2000م.
- نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، الثمرة المرضية من أشعة الإباضية، ذكرة عمان، مسقط-سلطنة عمان، (2014)
- ياسين بن محمد كومني، الجنائني ومنهجه الفقهي والأصولي من خلال كتاب الوضع، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم-السودان، 2013م.